



عدد 117

OST
Département

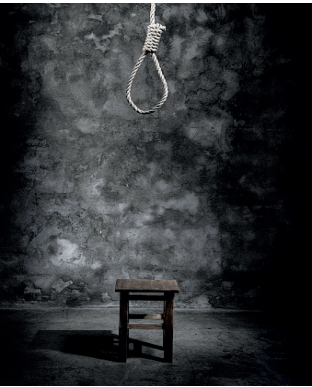
المركز الاجتماعي التونسي

التقرير
الشهري

جويلية
2023

1769 مهاجر (0)

تراجع بنسبة 48% مقارنة بشهر جويلية 2022



10 حالة

اتجار و محاولات
اتجار

234
احتجاج

خلال شهر جويلية 2023، بلغ عدد التمركات الاحتجاجية 234 تمركا، ليتواصل بذلك نسق الاحتجاج في الانخفاض مقارنة بشهر جوان (307 تمركا) وشهر ماي (348 تمركا). وهو تراجع يتماشى مع الرسم البياني المعتاد للحراك الاجتماعي خلال أشهر الصيف

2	المقدمة
3	الحركات الاجتماعية
7	الهجرة غير النظامية
11	العنف
15	الانتحار ومحاولته

تقرير

جويية
2023



المقدمة

لم يتغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال شهر جويلية 2023، حيث اتجهت أزمة الخبز نحو مزيد التعقيد وعاشت ولايات بأكملها ايام دون خبز.. في نفس الوقت تواصل فقدان المواد الغذائية الأساسية كالفريسة والزيت والسكر والقهوة.

وما زاد في تضاعف الشعور بالغبن وعدم الرضاء لدى عموم التونسيين والتونسيات ترافق موجة الحر الشديد لشهر جويلية مع انقطاعات متواترة للماء الصالح للشرب وللتيار الكهربائي امتدت في عدد من الولايات كسيدي بوزيد وقفصة ومنوبة والقيروان لأكثر من يوم.. وتبعاً لذلك عاشت غالبية ولايات الجمهورية على امتداد شهر جويلية حالة احتقان وقطع طريق ووقفات احتجاجية ونداءات عبر وسائل الاعلام.. طالبت بوقف انقطاعات الماء الصالح للشرب والتيار الكهربائي.

في المقابل حافظ الخطاب السياسي الرسمي على مقاربتة المبنية على المؤامرة وتحميل الاخر، من معارضة، مسؤولون غير وطنيين في الدولة، ومضاربين ومندسين وأطراف أجنبية... المسؤولية فيما يهم فقدان المواد الغذائية وانقطاعات مياه الشرب والتيار الكهربائي وفي تواصل تردي الحالة الاجتماعية وتدهور الخدمات العمومية وحالة عدم اليقين والغموض التي ما فتئت تضغط أكثر فأكثر على البلاد.

وتشبثت السلطة الحاكمة بخطاب التمييز والعنصرية وسياستها اللانسانية في تناولها لملف الهجرة غير النظامية، وعكس تعاملها مع أحداث العنف، التي جددت بداية الشهر بين مهاجرين افارقة من دول جنوب الصحراء وسكان محليين لولاية صفاقس، حجم تبنيتها الواضح لمشروع اليمين الايطالي المتطرف في منطقة المتوسط. وسجل شهر جويلية 2023 عمليات طرد جماعية للمهاجرين عبر نقلهم بحافلات ورميهم على الحدود الليبية او الجزائرية.

وتنكرت السلطة التونسية لمختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أمضت عليها، وضربت عرض الحائط لكل المقاربات الانسانية مع، اللاجئين وطالبي اللجوء والفئات الهشة النساء والأطفال والحوامل.. وتناقلت مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الأجنبية والمحلية التونسية، صور مرعبة ومؤلمة توثق حالات وفاة لعائلات بأكملها وجثث أطفال ونساء ورجال ملقاة في الصحراء بسبب العطش والجوع.

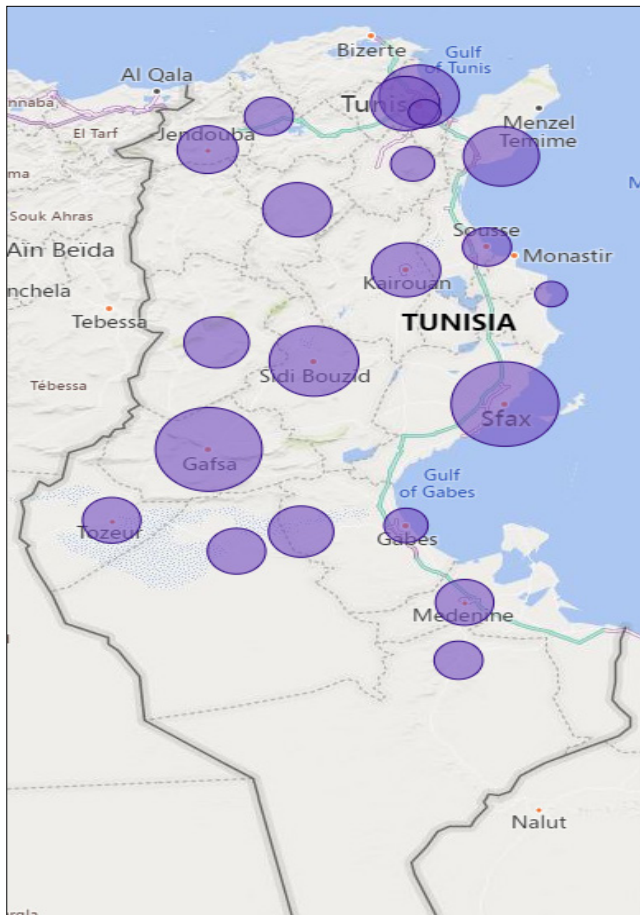
وعوض تناول أفضل وأكثر انسانية لذلك ذهبت تونس نحو إمضاء مذكرة تفاهم جديدة مع الاتحاد الأوروبي لم تخرج عن المتوقع والمعهود، فقامت بتثبيت وتدعيم الدور الامني الذي تلعبه في المنطقة وتفانيها في مهمة الحارس المتقدم لدول الشمال، مع تدعيمها هذه المرة بمهمة جديدة وهي السجنان.

فالمساعدات المالية التي تعهدت بها دول الاتحاد الأوروبي هذه المرة تم ربطها بعمليات الترحيل القسري للمهاجرين، سواء التونسيين المتواجدين في فضاء "شنغن" او المهاجر غير النظاميين الذين سيتم ايقافهم في البحر والذين سيتم محاولة اعادتهم الى دولهم باعتماد تمويلات اوروبية، وهو ما سيجعل من تونس بشكل من الأشكال منصة لعمليات فرز المهاجرين وارجاع المهاجرين الى بلدانهم.

الحركات الاجتماعية

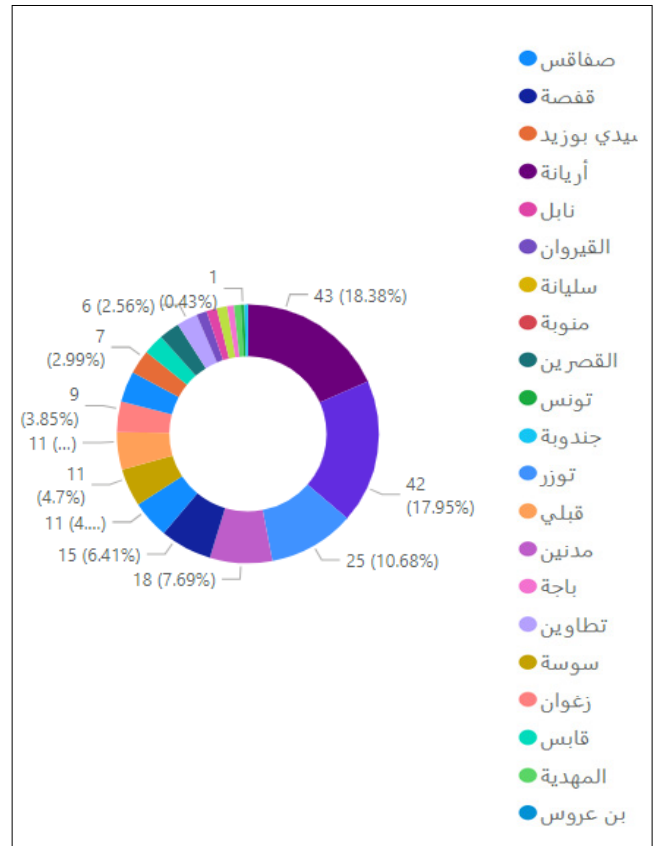
234 تحرك

التوزيع الجغرافي



الاحتقان والغضب الطاغية على عموم التونسيين والتونسيات. وعرفت ولاية صفاقس غالبية هذه التحركات حيث سجلت 43 تحركا احتجاجيا، تليها ولاية قفصة بـ 42 تحركا وسيدي بوزيد بـ 25 تحركا. وسجلت ولايات سوسة وزغوان وقابس أقل عدد من التحركات الاحتجاجية.

خلال شهر جويلية 2023، بلغ عدد التحركات الاحتجاجية 234 تحركا، ليتواصل بذلك نسق الاحتجاج في الانخفاض مقارنة بشهر جوان (307 تحركا) وشهر ماي (348 تحركا). وهو تراجع يتماشى مع الرسم البياني المعتاد للحراك الاجتماعي خلال أشهر الصيف. غير أنه في نفس الوقت كانت تحركات عكست بوضوح حالة

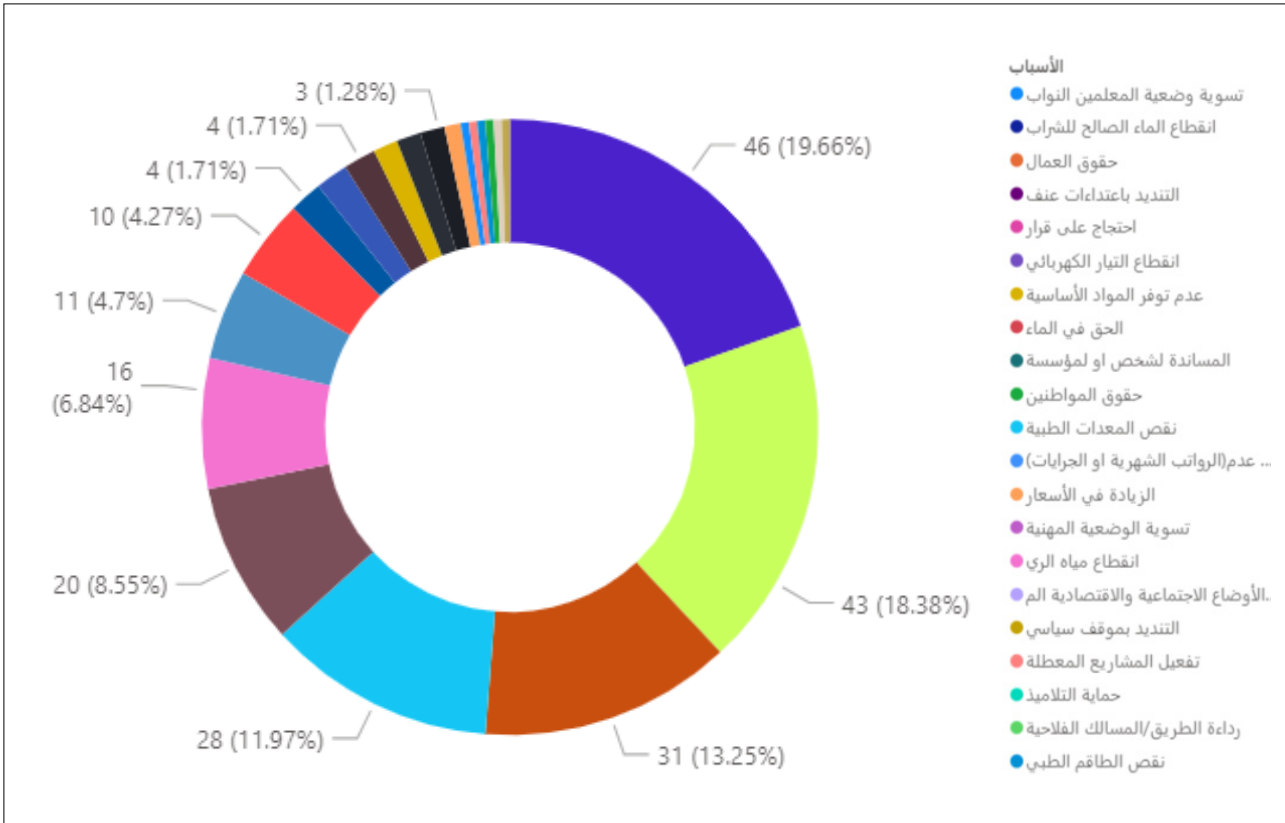


الاجتماعية مطالب التحركات

ارتبطت التحركات الاجتماعية خلال شهر جويلية في نحو 25 % منها بمطالب الحق في الماء ووضع حد للانقطاعات المتكررة لمياه الشرب وتوفير مياه الري للفلاحين. واتصلت في 20 % منها بمطلب تسوية الوضعية المهنية للمعلمين النواب وتعلقت في أكثر من 15 % منها بحقوق العمال وخاصة منه صرف أجورهم ورواتبهم الشهرية.

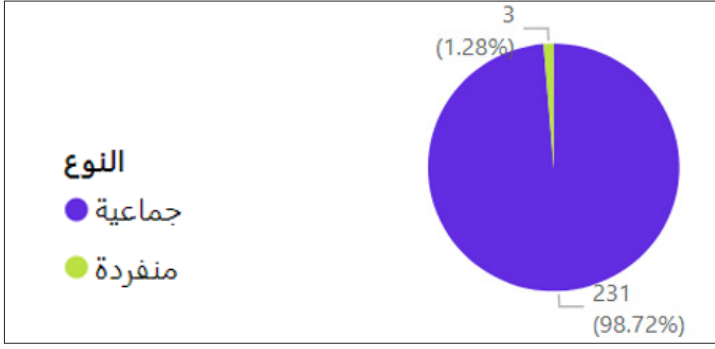
ورفعت التحركات الاحتجاجية الباقية مطالب بتوفير المواد الأساسية ووضع حد لانقطاعات التيار الكهربائي والتنديد بالاعتداءات عنف وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية والحد من ارتفاع الأسعار واتمام مشاريع معطلة وتحسين وضعية الطرقات وتوفير الإطار الطبي وشبه الطبي.

المجموع	الأسباب
46	تسوية وضعية المعلمين النواب
43	انقطاع الماء الصالح للشرب
31	حقوق العمال
28	التنديد باعتداءات العنف
20	احتجاج على قرار
16	انقطاع التيار الكهربائي
11	عدم توفير المواد الأساسية
10	الحق في الماء
4	المساعدة لشخص او لمؤسسة
4	حقوق المواطنين
4	نقص المعدات الطبية
3	عدم صرف المستحقات المادية (الرواتب الشهرية او الجرايات)
3	الزيادة في الاسعار
3	تسوية الوضعية المهنية
2	انقطاع مياه الري
1	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية
1	التنديد بموقف سياسي
1	تفعيل المشاريع المعطلة
1	حماية التلاميذ
1	رداءة الطريق/المسالك الفلاحية
1	نقص الطاقم الطبي
234	لمجموع

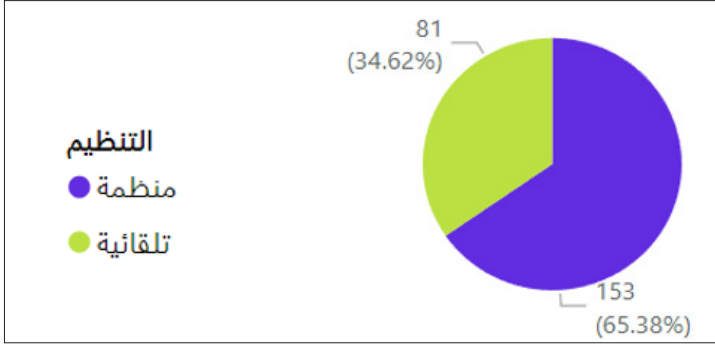


نوع الحركات الاحتجاجية

طغى على الحركات الاحتجاجية المسجلة خلال شهر جويلية طابعها الجماعي اين بلغت نسبة 98.72 % من المجموع العام، مقابل 1.28 % كانت فردية.

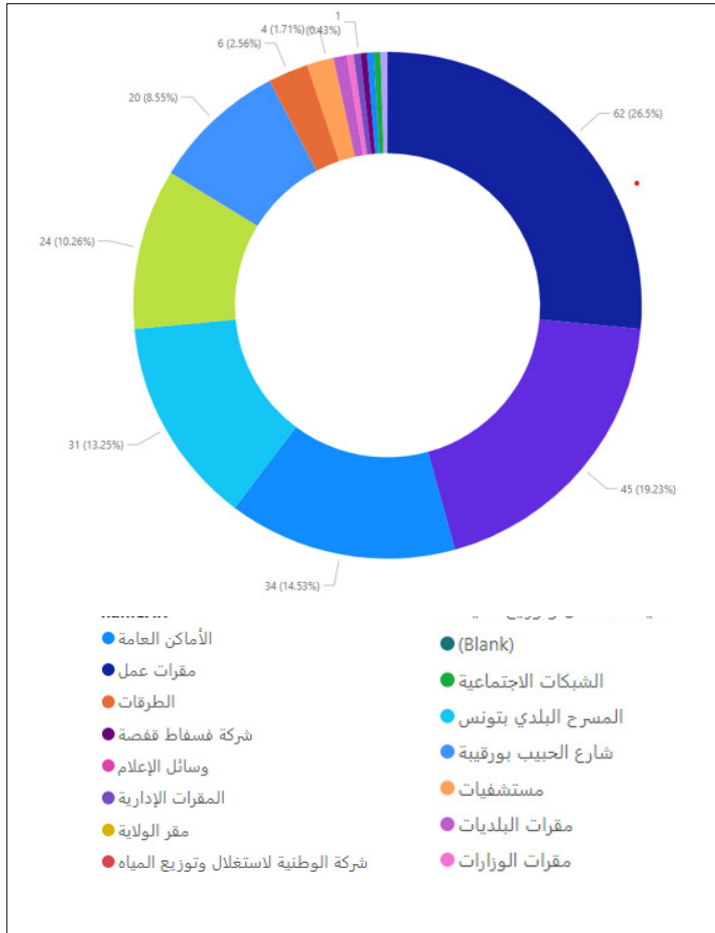


ورفع الفاعلون الاجتماعيون في ال 65% من تحركاتهم مطالبهم في اطر تحرك مؤطر ومنظم في حين اتخذت في ال 35 % المتبقية شكلها غير المؤطر وغير المنظم، المفاجئ، والذي يتاتي عموما كردة فعل وحالة غضب ناتجة عن غياب خدمة او سوء معاملة.



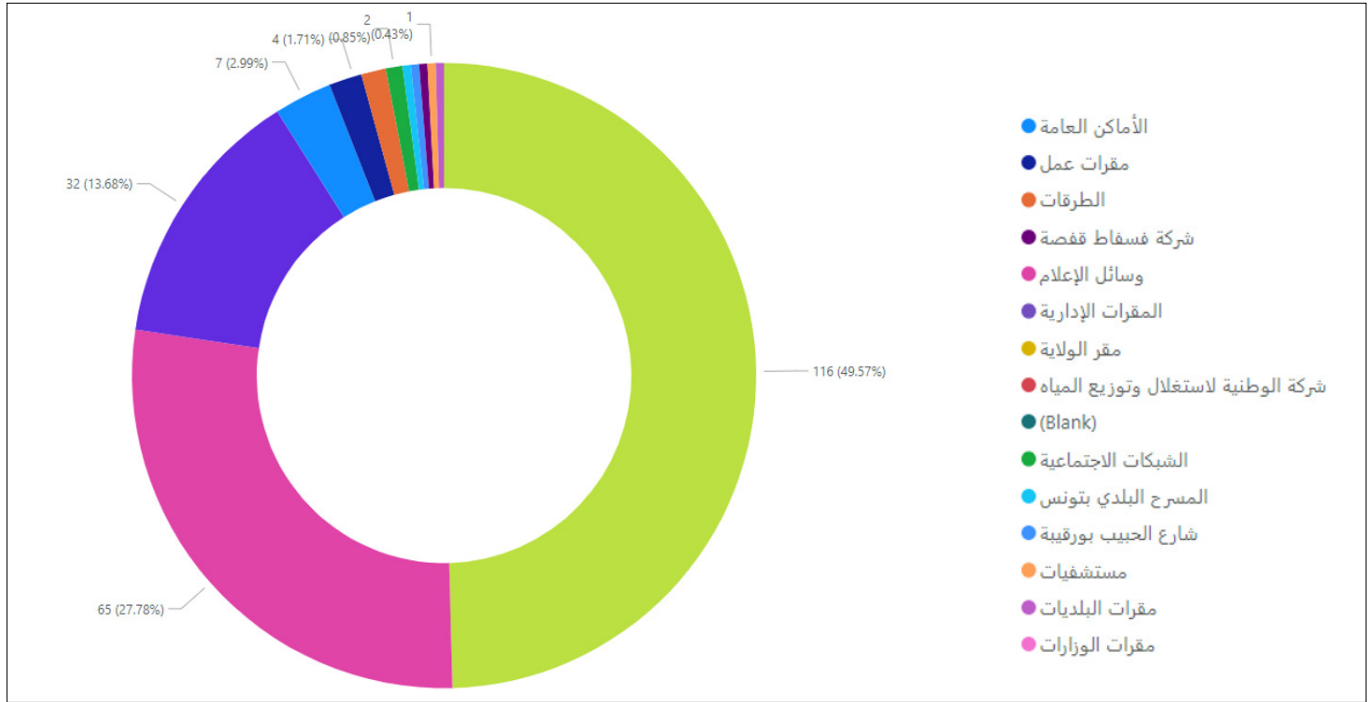
فضاءات واشكال التحركات الاجتماعية

تنوعت فضاءات تحرك الفاعلين الاجتماعيين وتوزعت بين الفضاءات العامة وعلى الطرقات او داخل مقرات العمل، او عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعية أو أمام المقرات الادارية (شركة توزيع الكهرباء والغاز وشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة فسطاط قفصة) وأمام المستشفيات والمسرح البلدي بالعاصمة و.. كما حملت أكثر من مظهر وحاولت ان تنوع أشكال احتجاجها، فجاءت في 39 % في شكل تجمعات او وقفات احتجاجية ومثلت الاعتصامات نسبة 22,6 % منها، وميزت حالة الاحتقان نسبة 14,53 % منها اما في حدود ال 13 % فكانت في شكل نداءات استغاثة. اما في نسبة 5,13 % فقد كانت في شكل قطع طرقات وتوزع البقية بين تعطيل أنشطة وتهديد بالانتحار و حرق عجلات مطاطية ويوم غضب.

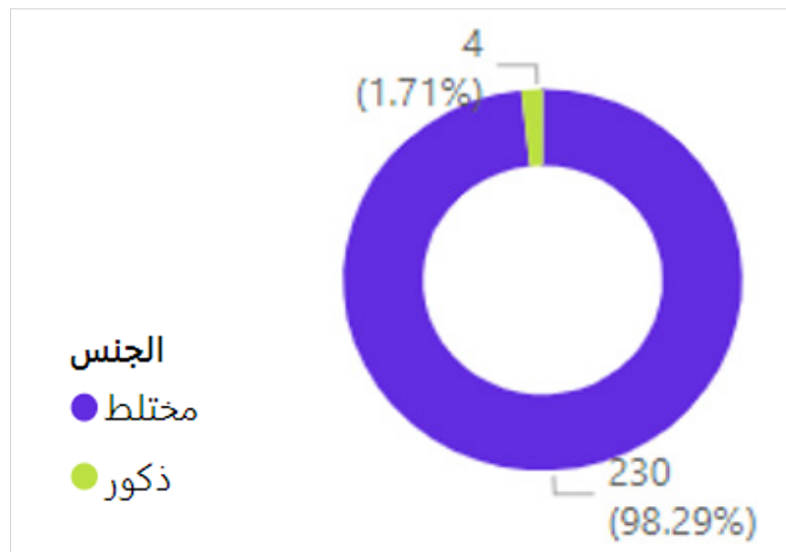


الفاعلون الاجتماعيون

كان السكان، عموم المواطنين، في 49.57% من التحركات الاحتجاجية التي شهدتها شهر جويلية هم الفاعلون الاساسيون يأتي بعدهم المعلمون والاساتذة في نسبة 27.87% يليهم في ذلك العمال في نسبة 13.68% من التحركات ليأتي بعدهم النشطاء والفلاحون والاولياء والتجار والعاطلون عن العمل والمهاجرون والموظفون.



التوزيع حسب النوع



من حيث المشاركين في التحركات الاحتجاجية، ونسبة الاناث والذكور فيهم، فقد كانت 98.29% منها مختلطة خلال شهر جويلية، وكان للفاعلين الاجتماعيين الاناث والذكور نفس الحضور وقوة الفعل. في كانت نسبة 1.28% من التحركات ذكورية بالأساس.

المجرة غير النظامية

18.3% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية والتي بلغت 7458 مهاجرا.

حجبت السلطات التونسية المعطيات الكمية لشهر جويلية حول عمليات المنع من الاجتياز والصدّ على طول السواحل التونسية ولم نتمكن من رصد سوى 37 عملية احباط هجرة ومنع 848 مهاجرا من الوصول الى السواحل الإيطالية. لا تمكن المعطيات المرصودة من تقديم قراءة موضوعية لعمليات المنع خلال هذا الشهر.

قدّم وزير الداخلية التونسي يوم 26 جويلية خلال جلسة بمجلس نواب الشعب معطيات كمية حول الهجرة غير النظامية حيث تشير المعطيات الرسمية الى اكثر من 900 جثة وقع انتشارها على طول السواحل التونسية. بصرف النظر عن تضارب المعطيات الرسمية وتصريحات المسؤولين فان المأساة الإنسانية متواصلة على طول السواحل التونسية بما قد يجعل هذه السنة تكون الأكثر مأساوية منذ انطلاق الظاهرة. لا تبذل الدولة مجهودات كافية من اجل البحث والإنقاذ بل ان عمليات الصدّ بالقوة تتسبب في مآسي حسب شهادات بعض الناجين.

استمرار الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس وتدايعات على الفئات الأكثر هشاشة يعمّق العوامل الدافعة للهجرة رغم كل المقاربات الأمنية على السواحل ورغم سياسات "إعادة القبول". قد تشهد المرحلة القادمة عودة نسق الهجرة غير النظامية للتونسيين خاصة مع استقرار العوامل المناخية وهدوء الوضع الأمني خاصة بعد ازمة صفاقس.



شهد شهر جويلية 2023 توقيع مذكرة تفاهم حول "الشراكة الشاملة" بين تونس والاتحاد الأوروبي حول مجالات الهجرة والاقتصاد والزراعة والتجارة والطاقة والانتقال الرقمي. اثارت مذكرة التفاهم ردود فعل قوية داخليا وخارجيا خاصة حول النقطة المتعلقة بالهجرة والتنقل. استأثر هذا الحدث باهتمام بالغ لدى الرأي العام وعلى الشبكات الافتراضية خاصة مع تواصل ازمة المهاجرين على الحدود التونسية الليبية.

رصد قسم الهجرة بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وصول 1769 مهاجرا غير نظامي تونسي الى السواحل الإيطالية بانخفاض يقدر ب 48.8% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة. ليبلغ عدد الواصلين من ذوي الجنسية التونسية الى ايطاليا منذ بداية السنة 6087 مهاجرا تونسيا غير نظامي من جملة 88874 من جملة الواصلين الى إيطاليا أي نسبة 7% مسجلا بذلك انخفاضا يقدر ب

مقارنة نفس الفترات خلال 2020 - 2021 - 2022 - 2023

2023			2022			2021			2020			الشهر
عدد المجتازين الذين وقع ايقاتهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقاتهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقاتهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	عدد المجتازين الذين وقع ايقاتهم	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد الواصلين الى ايطاليا	
2322	85	341	1155	124	382	463	17	84	316	22	68	جانفي
5147	177	770	1036	95	308	1273	77	660	571	25	26	فيفري
7494	220	777	886	58	224	882	72	334	137	4	60	مارس
4081	170	1047	1515	87	345	409	42	307	99	6	37	افريل
4057	180	613	2658	172	1024	2487	95	601	1243	60	494	ماي
3528	123	770	2086	175	1714	2120	143	977	1611	119	825	جوان
848	37	1769	3226	226	3461	2993	211	4044	2918	245	4145	جويلية
7664	334											معطيات*
35141	1326	6087	1262	937	7458	10627	657	7007	6895	481	5655	المجموع

* معطيات وردت على لسان الناطق الرسمي للحرس الوطني ولم يتم رصدها تفصيلا

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال جويلية 2023

جنوبية	باجة	بنزرت	تونس	نابل	سوسة	المنستير	المهدية	صفاقس	قابس	مدنين	جويلية
*	*	%2.7		%2.7	*	%2.7	*	%83.78	*	%2.7	

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز

توزيع المجتازين حسب الجنسيات شهر جويلية 2023

الشهر	تونسيون (ات)	غير تونسيين
جانفي	%19.18	%80.82
فيفري	%15.58	%84.41
مارس	%5.5	%94.5
افريل	%19.79	%80.20
ماي	%22.18	%77.82
جوان	%16.89	%83.11
جويلية	%20.92	%79.07
المجموع	%17.14	%82.85

توزيع الواصلين الى ايطاليا في شهر جويلية 2023

الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافق	القصر دون مرافق
جانفي	341	295	8	10	28
فيفري	770	576	51	37	106
مارس	777	492	52	53	180
افريل	1047	734	62	70	181
ماي	613	390	25	27	55
جوان	770	366	95	73	236
جويلية	1769	1166	121	140	342
المجموع	6087	3948	446	495	1198

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل
التونسية خلال 2023

الشهر	عدد الضحايا والمفقودين
جانفي	28
فيفري	7
مارس	92
افريل	371
ماي	34
جوان	114
جويلية	22
معطيات*	235
المجموع	903

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة
خلال جويلية 2023

الشهر	البر	البحر
جانفي	%11.76	%88.24
فيفري	%21.46	%78.53
مارس	%13.64	%86.36
افريل	%11.18	%88.83
ماي	%37.73	%62.27
جوان	%11.72	%88.28
جويلية	%40.55	%59.45
المجموع	%23.70	%76.29

* معطيات وردت في تصريحات وزارة الداخلية ولم يتم رصدها
بصفة تفصيلية

عدد الموتى والمفقودين على السواحل التونسية خلال 2023	عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط خلال 2023
903	1290

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

الواصلون الى السواحل الأوروبية

هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الأوروبية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية

هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الاممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز - عدد المجتازين - توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر - تحديد الجهات التي ينحدرون منهما - وضعيتهم الاجتماعية - عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

عمليات الاجتياز المحبطة

يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون).



العنف

كان شهر جويلية شهرا آخر للعنف، ولانتشاره في مختلف الجهات وبشكل مس الجنسين ومن مختلف الشرائح العمرية. هكذا هو العنف تحول الى مشكل اجتماعي دوافعه نفسية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية في غياب أي خطة رسمية للحد منه باعتباره خطرا مباشرا على السلم الأهلي وعلى امن الافراد والمجموعات. هذا العنف يتغذى دون شك من مجموعة عوامل أهمها كيفية إدارة الافراد اللازمة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التي يواجهونها فتتسم ردود الأفعال في الغالب بطابع عنيف وفي ظل غياب المساندة والمرافقة وانسداد الأفق وعدم وضوح الرؤيا في علاقة بالمستقبل وبآفاق التشغيل غالبا ما يفقد الفرد الامل ويلجئ الى الخلاص الفردي وهذا الخلاص قد يكون بالسرقة والسلب تحت التهديد والترهيب والتخويف والابتزاز وأيضا الانتحار والادمان.

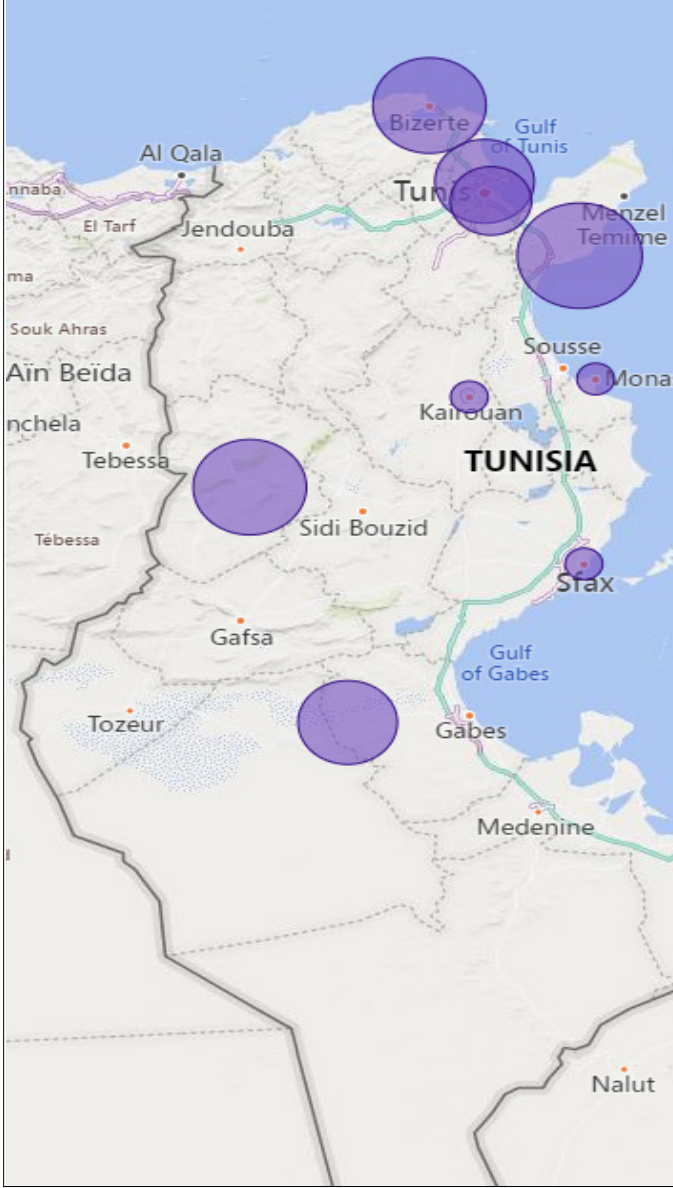
وغياب التفاعل الرسمي مع حاجيات الناس كان للكثيرين ردات فعل غاضبة في فضاءاتهم الخاصة وردوا الفعل ضد الذات وضد الآخر.

وما العنف وتصاعده بالشكل الاستعراضي الحالي سوى مؤشر لاحتقان اجتماعي خطير يعكس ضيق الأفق وانسدادها امام الفرد والمجموعة. وهو مؤشر لا يبدو ان السلطة التقطته وتعمل على معالجة دوافعه بحلول عاجلة وأخرى استراتيجية مرفوقة بخطاب واضح ومطمئن. وعدم تطويق هذا العنف الذي طال أكثر الفضاءات امانا ونقص الفضاء الاسري يعني فتح الباب للمجهول في علاقة بالسلم الاجتماعي. ولا يمكن مطلقا الحديث عن العنف كظاهرة اجتماعية دون فهم العوامل التي تتغذى منها وهي بالأساس اقتصادية واجتماعية.

كما يتغذى هذا العنف من أجواء عامة عنيفة لعب فيها الخطاب الرسمي دورا مهما من خلال وصم المهاجرين الامر الذي فتح الباب على مصراعيه لتيار من العنصرية وخطاب الكراهية وصولا الى الاعتداء بشكل مباشر على المهاجرين ونشر فيديوهات توثق لهذا الاعتداء في المقابل أدت حالة التوتر القائمة الى مقتل شاب تونسي طعنا بسكين على يد مهاجر غير نظامي.

ولا تبدو للسلطة خطة واضحة لتطويق هذا العنف والذي يمثل مؤشرا لحالة احتقان اجتماعي كامن تجاه تدهور الأوضاع وغلاء المعيشة. ففي ظل تازم الأوضاع، نقص المواد الأساسية والأدوية وتردي الخدمات الأساسية وغياب ابسط مقومات العيش الكريم، وغياب مساحات التعبير الحر

التوزيع الجغرافي للعنف



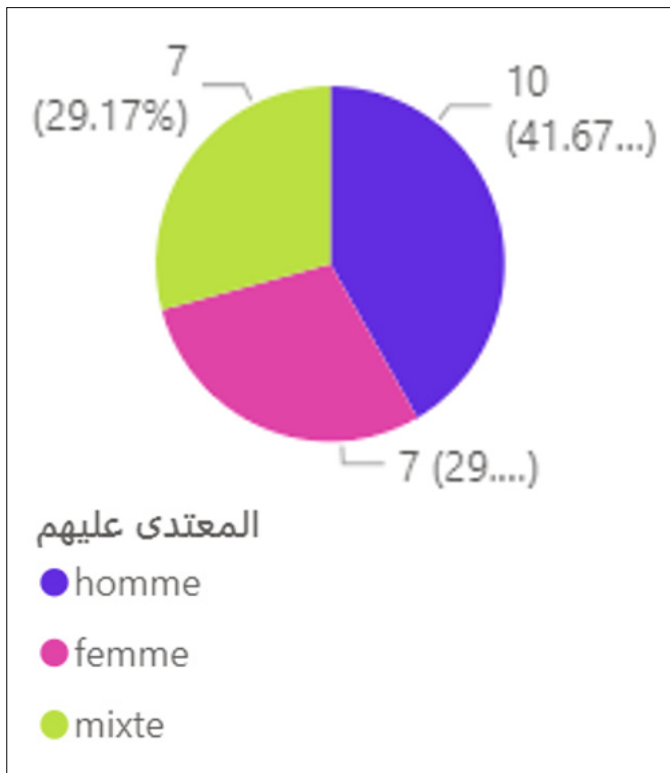
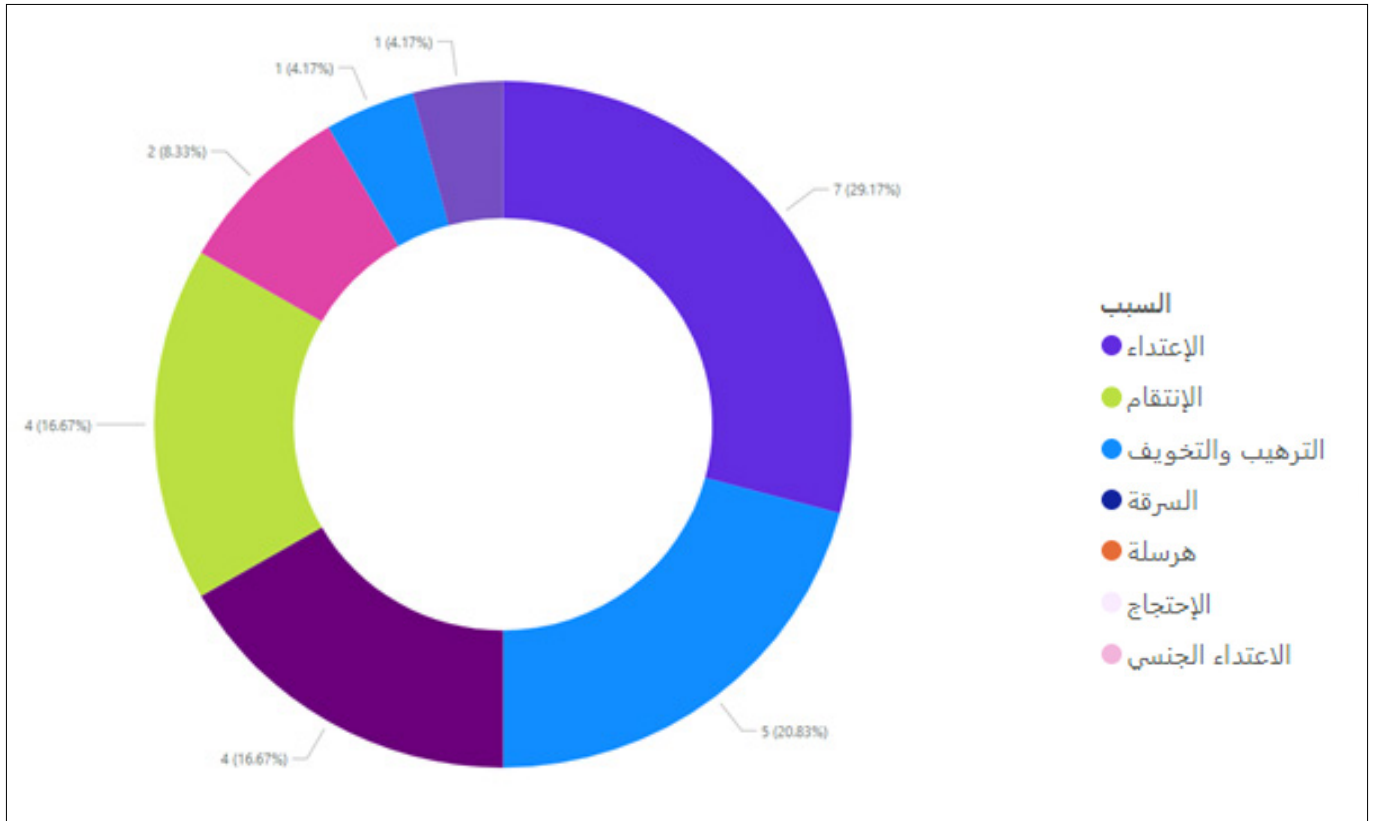
تصدرت ولاية نابل المناطق التي شهدت أحداث عنف طيلة شهر جويلية وذلك بنسبة بلغت 20.83%. وكانت خلفية هذا العنف عموما السرقة والانتقام والاعتداء. وتأتي ولاية القصرين في مرتبة ثانية بنسبة 16.67% وكانت السرقة والاعتداء دوافع لهذا العنف. وقد سجلت الجهة اعتداء اب على ابنته مما تسبب في وفاة احدهن واصابات بليغة للثانية كما سجلت أيضا قتل شاب لجاره اثر تدخل الأخير لفض نزاع بينه وبين والده.

في ذات المرتبة تأتي ولاية بنزرت بنسبة 16.67% وكان عنفا فرديا ومثل الاعتداء والانتقام أبرز دوافعه.

وفي مراتب لاحقة تأتي ولايات إقليم العاصمة الثلاث اريانة وبن عروس وتونس بنسبة مجمعة ناهزت 33 بالمئة (12,5% في كل من اريانة وتونس و 8% في بن عروس) ومن ضمن حالات العنف المرصودة في إقليم العاصمة حالة اتجار بالبشر باستغلال فتيات جنسيا تورطت فيها سيدة تمتلك مركز تدليك وكانت تجبر العاملات لديها على تلبية الرغبات الجنسية لحرفائها تحت تهديد وهرسلة منحرفين.

وكذلك اغتصاب قاصر تحت التهديد حين كانت متوجهة الى محطة القطار بسيدي بوسعيد للعودة الى منزل اسرتها بالعاصمة. كما سجل إقليم العاصمة أيضا حالة ابتزاز لسيدة من قبل صديق ابنتها وذلك بالحصول على مبلغ مالي قدره 11 ألف دينار مقابل عدم نشر صور ابنتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. اما في

صفاقس فقد كان العنف سلوكا عنصريا ووصما وترهيب وتعنيف وكان ضحايا المهاجرين من دول جنوب الصحراء كما سجلت الجهة مواجهات بين السكان المحليين والمهاجرين إثر مقتل شاب من مدينة صفاقس طعنا بسكين على يد أحد المهاجرين الامر الذي اعقبه حالات إيقاف عشوائي وترجيل قسري وابعاد الى الحدود التونسية الليبية من قبل السلطات الأمنية.



التوزيع بحسب النوع الاجتماعي

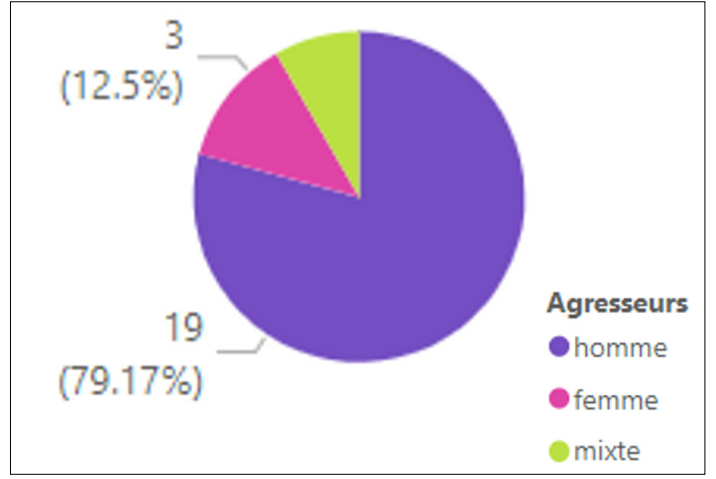
مثل الرجال نسبة 41.67% من ضحايا العنف طيلة شهر جويلية فيما مثلت النساء نسبة 29% من مجموع الضحايا. وكان العنف أيضا مسلط على الجنسين بنسبة مشتركة ناهزت 29.17%.

وكانت النساء ضحايا لجرائم اعتداء وانتقام وترهيب وتخويف وهرسلة وأيضا ضحايا للاعتداءات الجنسية.

ومن ابرز احداث العنف المرصودة تعرض طالبات شغل الى الاستدراج والقتل من قبل منحرف تعمد نشر عروض شغل وهمية عبر الانترنت ثم يستدرج طالبات الشغل ويقتلهن وقد بلغ ضحاياه 3 فتيات.

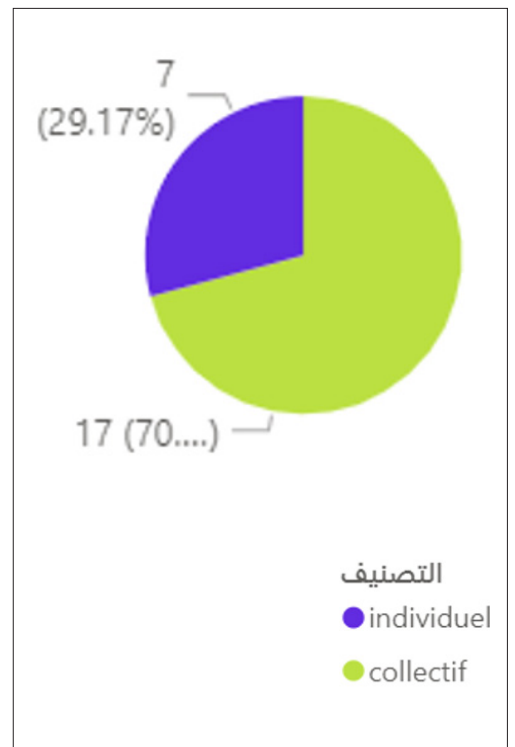
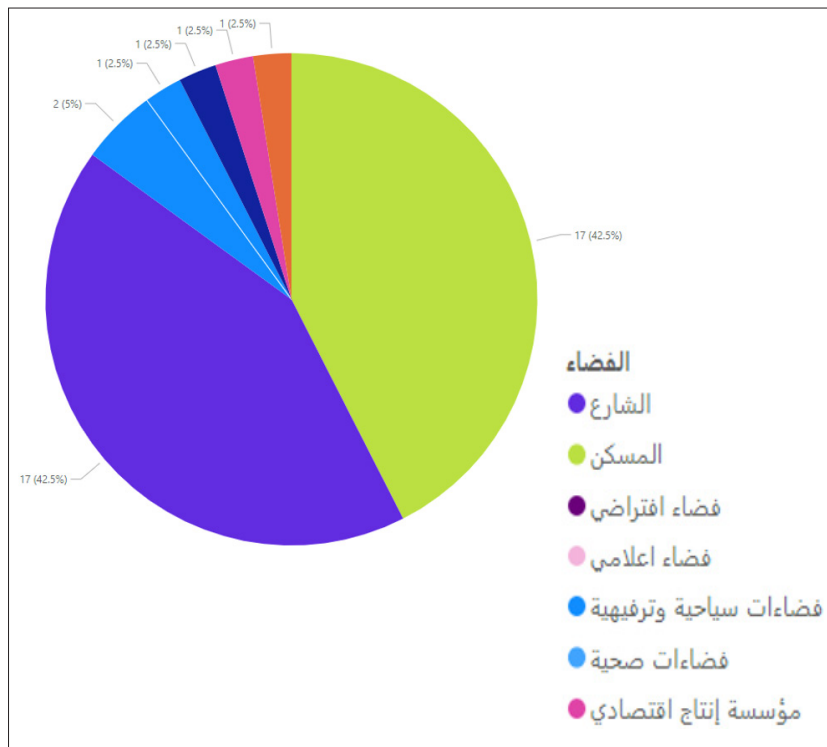
وكان الرجال ضحايا لجرائم اعتداء وانتقام وتهريب وتخويف وسرقة وأيضا ردات فعل احتجاجية من ذلك اقدم شاب على سكب البنزين على صديقه في بنزرت وحرقه اثر خلاف جد بينهما. اما العنف المشترك فقد كانت دوافعه بالأساس الاعتداء والتهريب والتخويف.

وقد كان الرجال فاعلون في احداث العنف بنسبة 79.17% فيما مثلت النساء نسبة 12.5% من الفاعلين في احداث العنف.



اشكال العنف وفضاءاته

كان العنف المرصود طيلة شهر جويلية عنف فردي بنسبة 70.8% وجماعي بنسبة 29.17%. ومثل الشارع والفضاءات العامة والخاصة مسرحا لهذا العنف. كما برزت مواقع التواصل الاجتماعي واساسا فايستوك منصة رئيسية لبث خطابات العنف والكراهية والعنصرية والوصم والتممر والتحريض على العنف خاصة ضد المهاجرين وأيضا ضد النشطاء الحقوقيين وكل مخالف للراي. ومثل الطعن بالالات الحادة ابرز اشكال العنف المرصود وصولا الى استخدام ماء الفرق حيث تم رش مسؤول بلدي سابق بماء الفرق في نابل بالإضافة الى الابتزاز الالكتروني والتهديد بنشر صور.



الانتحار ومحاولته

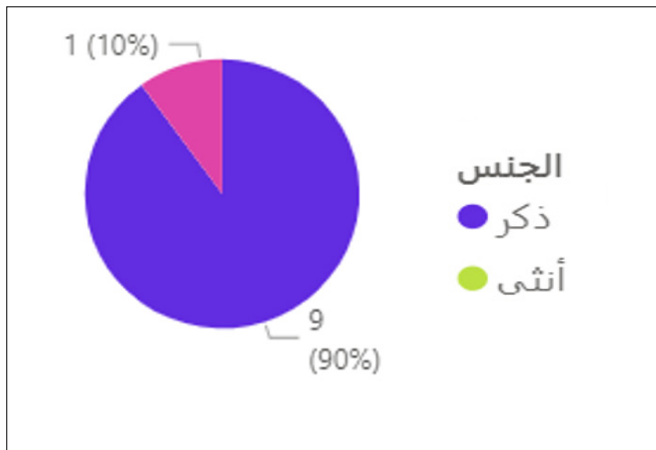
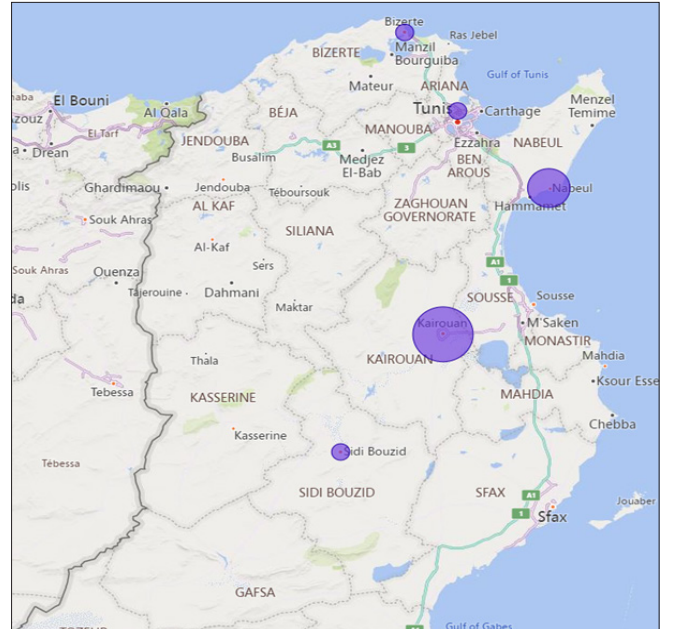
تم رصد 10 حالات ومحاولات انتحار خلال شهر جويلية. وبالتالي تم رصد تراجع في منحنى حالات ومحاولات الانتحار مقارنة بالاشهر الثلاثة الماضية حيث مر العدد من 12 حالة خلال شهر افريل الى 15 حالة خلال شهر ماي وارتفع الى 18 حالة خلال شهر جوان ثم تراجع الى 10 حالات خلال شهر جويلية.

وبالتوازي مع زيادة نسق الانتحار خلال الثلاثة اشهر الماضية ارتفعت أيضا نسبة وفاة الضحايا لترتفع النسبة من 66% خلال شهر افريل الى 80% خلال شهر ماي وصولا الى 83 بالمئة خلال شهر جوان. وخلال شهر جويلية تراجع هذه النسبة الى 50%. علما وانه لم تظهر بعد أي استراتيجية رسمي لمقاومة الانتحار والوقاية منه ووقاية محيط الضحايا باعتبار وان الانتحار معدي.



التوزيع بحسب النوع الاجتماعي والجهة

وتاتي ولاية القيروان في صدارة المناطق التي شهدت حالات ومحاولات انتحار بتسجيلها أربع حالات أي بنسبة ناهزت حوالي 40% من مجموع الحالات المرصودة طيلة جويلية. تليها ولاية نابل بتسجيلها لحالتي انتحار ثم ولايات اريانة وبنزرت وتونس وسيدي بوزيد بحالة انتحار واحدة في كل جهة.



مثل الرجال نسبة 90% من ضحايا حالات ومحاولات الانتحار طيلة شهر جويلية فيما مثلت النساء نسبة 10%.

التوزيع حسب الفضاءات والفئة العمرية للضحايا

الاسرية وان دل هذا المؤشر على شيء فهو يدل على حالة التازم التي باتت تعيشها العلاقات الاسرية والازمة التي أصبحت تواجهها الاسرة التونسية وهو امر مرتبط بشكل مباشر او غير مباشر بالهشاشة الاقتصادية والتحديات الاجتماعية التي تواجهها الاسرة.

كما مثل الفضاء العام مسرحا للانتحار ومحاولته بنسبة 2% وفقا لما تم رصده من حالات ومحاولات انتحار طيلة شهر جويلية.

مثل الشباب الفئة الأكثر انتحار بنسبة 40% يليهم الكهول بنسبة 30% و ثم المسنين وبالتالي لم تسلم كل الشرائح العمرية من الانتحار ومحاولته. كما يمثل انسداد الأفق والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للفئة العمرية 25-40 سنة دافعا رئيسيا للانتحار.

نسبة 70 بالمئة من حالات ومحاولات الانتحار تمت في الفضاءات السكنية للضحايا ما يعني أيضا ضيق المجال باصحاب هذه النوايا وغياب الوقاية

